ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Grammatical Ellipsis in Abu Ali al-Farisi's Book "al-Ighfal" (d. 377 AH): A Study and Analysis

Azad Hama Amin Ali

Kirkuk University/College of Basic Education

* *Corresponding author: E-mail* : azadhama@uokirkuk.edu
٠٧٧٠٢١٩٦٨٧٨

Keywords:
Kitaab al-Ighfal (The Book of Omission)
grammatical ellipsis
the omitted word
phrase
the implied meaning

ARTICLE INFO

Article history:
Received 1 Mar 2025
Received in revised form 25 Mar 2025
Accepted 2 Mar 2025
Final Proofreading 29 Dec 2025
Available online 30 Dec 2025
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ABSTRACT

Ellipsis is an important linguistic phenomenon used by all languages, and the human soul tends to abbreviate everything, including the speech people use, and deletion includes the morphological and syntactic levels, and we limited ourselves in this study to grammatical deletion in Abu Ali Al-Farsi's book Al-Ighfal. The present study deals with the grammatical deletion in the book Al-Ighfal by Abu Ali Al-Farsi (d. 377). The importance of studying this phenomenon lies in the fact that it helps us understand grammatical structures, especially the meanings resulting from deletion in the Qur'anic verses that Al-Farsi dealt with in his book.

© 2025 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.12.1.2025.6

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

الحذف النحوي في كتاب الإغفال لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧ هـ) دراسة وتحليل

آزاد حمه أمين علي/ جامعة كركوك/كلية التربية الاساسية

الخلاصة:

الحذف ظاهرة لغوية مهمة تستعملها جميع اللغات بنسب متفاوتة ، والنفس البشرية تميل إلى الاختصار في كلّ شيء ، ومن ذلك الكلام الذي يتكلّمون به ، والحذف يشمل المستوى الصرفي والنحوي ، واقتصرنا في هذه الدراسة على الحذف النحوي عند أبي علي الفارسي في كتابه الإغفال ، فكان عنوان البحث :

الحذف النحوي في كتاب الإغفال لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) دراسة وتحليل ، وتكمن أهمية دراسة هذه الظاهرة في كونها تعيننا على فهم التراكيب النحوية ، ولا سيّما المعاني المترتبة على الحذف في الآيات القرآنية التي تناولها الفارسي في كتابه .

الكلمات المفتاحية (كتاب الاغفال ، الحذف النحوي ، المحذوف ، التقدير ، الإضمار) .

المقدمة

يعد الحذف من الظواهر اللغوية الراسخة في اللغة العربية ، وهذا النمط في اللغة يكون هدفه الاختصار من جهة والاهتمام من جهة أخرى ؛ لأن المحذوف في بعض الاحايين قد يحذف لتنبيه المخاطب بأهميته ، وقد يكون الحذف في طور آخر بسب فهم المقصود من سياق الكلام ، ومن خلال قراءتنا لكتاب الإغفال لأبي علي الفارسي وجدناه قد نبّه على هذا الموضوع ، فأفرده بالعناية والتدقيق فجاء بحثنا ليكون في ظاهرة الحذف في كتاب الإغفال .

والحذف من الظواهر اللغوية التي تشترك فيها جميع اللغات الإنسانية (محيي الدين ، ٢٠١٢ م ، ١) ، ويدور معنى الحذف في اللغة حول معانٍ عديدة ، إذ ورد بمعنى القطف والرمي ، فالحذف : قطف الشيء من الطرف ، كما يُحذف طرف ذنب الشاة (ينظر : الفراهيدي ، د.ت ، ٣/ ٢٠١ – ٢٠٢ ، والأزهري ، ٢٠٠١ م ، ٤ /٢٧٠)، وتقول : حذفت الأرنب بالعصا أحذفها إذا رميتها به (ينظر: الأزدي ، ١٩٨٧م، ٥٠٨/١ ، والزمخشري ، ١٩٩٨م، ١٧٧/١). وأتى الحذف بمعنى الإسقاط عند الجوهري (ينظر : الجوهري، ١٩٨٧م ، ٤ / ١٣٤١)، وذهب ابن منظور إلى أنّ معناه : القطع (الإفريقي ، ٣٩/٩)، فالحذف يُطلق على القطف والقطع والإسقاط (ينظر : حمد ، ٢٠٢٤م، ٣).

مواضع الحذف النحوي في كتاب الإغفال

جاء الحذف عند أبي علي الفارسي في الإغفال ، كما يأتي :

المطلب الأول – حذف الرابط في الجملة الموصوف بها :

قال تعالى : "بِعِبَادِي أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَسْرِ البقرة: ٤٨

ذكر الزجّاج أنّ معنى (لا تجزي) : لا تجزي فيه ، وقيل : لا تجزيه ، وحذفُ (فيه) في هذا الموضع سائغٌ ؛ لأنّ (في) مع الظرف محذوفةٌ ، تقول : أتيتك اليوم ، وأتيتك في اليوم ، فإذا أضمرت تقول : أتيتك فيه (ينظر : الزجّاج ، ١٩٨٨ م، ١ / ١٢٨) ، وذكر الكسائي أنّ تقدير الآية : واتقوا يوما لا تجزيه نفسٌ ، ثمّ

حذفت الهاء (ينظر : الكسائي ، ١٩٨٨ م ، ٦٩).إذ يرى أنّ الظروف لا يجوز حذفها ، ونسب الزجاج إلى البصريين ، وجماعة من الكوفيين أنّ المحذوف هو (فيه) (ينظر : الزجّاج ، ١٩٨٨ م، ١ / ١٢٨).

ثمّ ذكر الزجّاج ما يجوز في بعض التراكيب الواردة في الظروف وما لا يجوز من الحذف وعدمه ، فذكر أنّه من الجائز الحذف مع الظرف في ظاهره ومضمره ، مثل : الذي سرتُ اليوم ، ولا يجوز في قولك : تكلّمت في زيد : تكلّمت زيداً (ينظر : الزجّاج ، ١٩٨٨ م، ١ / ١٢٨ – ١٢٩).

أورد أبو علي نصّ الزجاج بتمامه ، ثمَّ علّق عليه بأنّ في المسألة اختلافًا ، فذهب سيبويه إلى أنّ (فيه) محذوفٌ من الكلام ، قال في قولهم : أمّا العبيد فذو عبيد ، والمعنى : أمّا العبيد فأنت فيهم أو منهم ذو عبيد وكذلك قدَّر (فيه) في الآية الكريمة ، أمّا الأخفش فعرض رأي الكسائي دون الإشارة اليه ، وهو عدم جواز إضمار (فيه) بدليل

أنّك لا تقول : هذا رجل قصدت ، وأنت تريد (إليه)، وما مثلها من التراكيب ، ثم قال : " وإن شئت حملتها على المفعول في السَعَةَ كأنك قلت: "واتقوا يوما لا تجزيه نفسٌ" ثم أُلقيت الهاء كما تقول: "رأيتُ رجلاً أُحِبُّ" وأنت تريد "أحبه"." (الأخفش ، ١٩٩٠ م ، ١ / ٩٤) .

وقد رد الفرّاء والنحّاس رأي الكسائي القائل بأنّه لا يجوز أن يكون المحذوف إلّا الهاء(ينظر : الفرّاء ، ١٩٨٣ م ، ١ / ٣١ – ٣٢ ، والنحّاس ، ٢٠٠١ م ، ١ / ٢٢١) .

ونقل أبو علي عن المبرد أنّه قال :" معناه على غير ما قاله سيبويه ، تقديره : واتقوا يوما لا تجزيه ، فحذف الهاء من الصفة " ، ولم أجد نصّاً للمبرد يخالف فيه سيبويه في هذه المسألة ، ثم ذكر أبو علي أنّ الظرف نوعٌ من أنواع المفعولات المنتصبة عند تمام الكلام (الفارسيّ ، ٢٠٠٣ م ، ١ / ٢٠٣) ، والأمر كما قال ، فالنحاة يعدّون الظروف مفاعيل ، وتظهر العلاقة بينهما فيما عرفه النحاة بالتوسّع ، إذ يجوز للظرف أنْ يُنصب مفعولاً به ، أو أنْ يضاف إلى اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، فيكون في محلّ نصب على المفعولية أيضا (ينظر : خضير ، ٢٠٠٣ م ، ٤٨ – ٥١) .

وبغض النظر عن كون الظرف مكانياً أم زمانيًا ، مختصًّا أم مبهمًا ، على التفصيل الذي ذكره أبو عليّ ، المؤثّر في تعدّيها بتوسّط الحرف أو بغيره (المختصّة تتعدّى بتوسط الحرف ، وغير المختصّة تتعدّى بغير توسّط) ، فإنّ هذه الأسماء كلّها تجتمع في أنّ الحرف مرادٌ معها ، وسبب حذف الحرف في الظروف يقتضيه المعنى ، ويدلّ عليه ما في الكلام ، والدليل على أنّه محذوف جواز إظهاره إذا كنّينا عن الظرف

(خلف) مثلاً ، فنقول في قولنا : " قمت خلفك " ، خلفك قمتُ فيه ، كما تقول : السوق قمت فيه (الفارسيّ ، ٢٠٠٣ م ، ١ / ٢٠٥ – ٢٠٦) .

وبعد عرض هذه الأقوال رجَّح أبو علي مذهب الكسائي في أنّه لا يجوز أنْ يكون المحذوف إلّا الهاء ، ومستندُه في ذلك إلى السماع والقياس ، أمّا السماع فكثرة ورود ذلك ، أي : حذف الهاء من الصفة كما تُحذف من الصلة ، وأمّا القياس فذكره بقوله : " فلأنّ الصّفة تخصّص الموصوف ، كما أنّ الصلة تخصّص الموصول ، ولا تعملُ في الموصوف ولا تتسلط عليه ، كما لا تعمل الصلة في الموصول ، ومرتبتُها أنْ تكونَ بعد الموصوف كما أنّ مرتبة الصلة كذلك ، وقد تلزمُ الصفةُ في أماكنَ كما تلزمُ الصّلةُ ، وذلك إذا لم يُعرف الموصوف إلا بها ، ولا تعمل فيما قبل الموصوف ، كما لا تعمل الصّلة فيما قبل الموصول ، وتتضمّن ذكرًا من موصوفها ، كما تتضمّنه الصّلة من موصولها ، فكثرة مشابهة الصفة للصلة على ما تراه " (الفارسيّ ، ٢٠٠٣ م ، ١ /٢٠٦) .

ثم شرع يورد تلك الكثرة التي وصفها في حذف العائد من الصلة إذا كان مفعولاً في التنزيل ، وجميع النثر ، والنظم ، حتى إنَّ الحذف منها في التنزيل أكثر من الإثبات فيها ، والصّفة محمولة في هذا على الصّلة ، وهو من باب حمل النَّظير على النَّظير(الفارسيّ ، ٢٠٠٣ م ، ١ /٢٠٦ – ٢٠٧) .

والجواب على من ذهب إلى أنّ المحذوف (فيه) ، وأنّ حذف الجارّ والمجرور في هذا ونحوه محمول على قول العرب : (السَّمنُ مَنَوانِ بدِرهم) (وهو قول للعرب ينظر : ابن السراج ، د.ت ، ١ / ٦٩ ، والفارسي ، ١٩٨٨ م ، ١ / ٢٤٧ ، والشجري ،١٩٩١م ، ١ / ٣٧٦) ، الجواب عليه أنّ الحذف هنا لا يُحمل على الحذف الحاصل في قول العرب الآنِف ، ولا يسوغُ حذفهما ، وحُسنُه في خبر المبتدأ ليس كحذفهما من الصّفة ؛لافتراق الصّفة عن خبر المبتدأ في أشياء ذكرها الفارسي من أنّ خبر المبتدأ قد يُحذف بأسرِهِ ، فإذا حَسُن هذا فيه وجاز كان حذف بعضه أجوز وأسوغ ، وليس كذلك الصّفة ، فلا يجوز تقدير حذف الجارّ والمجرور هنا من حيث جاز حذفهما في الخبر لما ذكرنا(ينظر : الفارسيّ ، ٢٠٠٣ م ، ١ /٢٠٧).

والقائلون بكون المحذوف هو (فيه) ، اختلفوا في كيفية الحذف على رأيين:

الأول : يرى أنّ الحذف بتدريج فحذف حرف الجر فاتّصل الضمير بالفعل ثم حُذف الضمير ، كما في قول الشاعر :

ويومًا شهِدناهُ سُليمًا وعامرًا ... قليلًا سِوى الطَّعنِ النّهال نوافلُه

أي: شهدنا فيه حذف الجارّ أولا من (شهدنا فيه)، ثم اتّصل الضمير بالفعل فنُصب ، ثم حُذف الضمير(ينظر : الأنصاري ، ٢٠٠١ م ، ٥ / ٦٠٤)

والثاني : أنّهما حُذفا دُفعة واحدة ، ونسبه ابنُ هشام إلى سيبويه ، وجوّز ابنُ الشجري الأمرين عن سيبويه والأخفش ، مع أنّ سيبويه يقول بحذفهما معًا، والأخفش يرى حذف الجارّ أولًا (ينظر ، الشجري ، ١٩٩١م ، ١ / ٦-٧) .

وهناك توجيه آخر للحذف عن الكوفيين ، وهو أنّه يجوز أن يكونَ التقديرُ: يوماً يومَ لا تَجْزي نفسٌ، فيصيرُ كقولهِ تعالى:ﱡ **ﱠ ئه بج بح** ﱠ الانفطار: ١٩، ويكونُ اليومُ الثاني بدلاً من «يوماً» الأولِ، ثم حُذِف المضافُ، وأُقيم المضافُ إليه مُقامه كقوله تعالى:ﱡ **ﱠ نر نز** ﱠ يوسف: ٨٢ ، وعلى هذا لا يُحتاج إلى تقديرِ عائدٍ لأنَّ الظرف متى أُضيف في الجملةِ بعدَه لم يُؤْتَ له فيها بضمير إلا في ضرورةٍ " (الأندلسي ، ٢٠٠٠ م ، ١ / ٩٠ ، والحلبي ، د.ت ، ١ / ٣٣٦) ، واعترض ابن هشام على هذا التوجيه بأنّه لا يُعلم أنّ مضافًا إلى جملة حُذف (ينظر ، الأنصاري ، ٢٠٠١ م ، ٥ / ٦٠٥) ، وقد أطال أبو علي النّفَس في الحذف الوارد في هذه الآية ، فقد ردّ على قول الزجاج :" حذف (فيه) هنا سائغ ؛ لأنّ (في) مع الظرف محذوفة " ، وقوله : "وفصَّل النحويون في الظروف، وفي الأسماءِ غير الظروف فقالوا: إن الحذف مع الظروف جائز كما كان في ظاهره، فكذلك الحذف في مضمره" (الزجّاج ، ١٩٨٨ م ، ١ / ١٢٨) ، بأنّ قوله " دعوى لا برهان معه عليها ولا بيان ، والأمر بخلاف ذلك ، ولا يلزم من أجل حذفهِم الجارَّ مع المظهر أن يحذفوا الجارّ مع المضمر ، وليس عُروض حذفهم الجارّ مع المُظهر ولا القياس عليه أنْ يُحذف الحرفُ والاسمُ جميعاً في المضمر ، بل عُروض ذلك أن يُحذفَ الحرفُ وحدَهُ مع المضمر ، كما حُذِف مع المُظهر ليكونَ المضمرُ على قياس المُظهر في الحذف معه " (الفارسيّ ، ٢٠٠٣ م ، ١ / ٢١٠) .
ثم ذكر قاعدة في الحذف ، فذكر أنّ الحرف يُحذف إذا دلّ عليه دليل (الفارسيّ ، ٢٠٠٣ م ، ١ / ٢١٠) ، وردَّ على الزجّاج كذلك بأنّه يمتنع ما ذكره ويدلّ على هذا الامتناع أنّ المحذوف من هذا النحو لا يُقاس عليه ، فلا يجوز قياس حذف الحرف مع الضمير على حذفه مع الاسم الظاهر ، مثلما لا يجوز حذف الواو من المفعول معه قياساً على حذف حرف الجرّ من المفعول فيه (ينظر ، الفارسيّ ، ٢٠٠٣ م ، ١ / ٢١١) ، وردّ في السياق نفسه على الذين ذهبوا إلى حذف الجارِّ المجرور بأنّ ادّعاءهم لا دلالة عليه ، ثم ردَّ

على احتجاج الأخفش في منع جواز إضمار (فيه) في الآية من أنّه لا يجوز هذا كما لا يجوز (هذا رجلٌ قصدتُ) ، وأنت تريد (إليه) ولا (رأيت رجلاً أرغبُ) ، وأنت تريد (فيه) ، الفرق بينهما : أنّ أسماء الزّمان يكون فيها ما لا يكون في غيرها ، فالذي في أسماء الزّمان ممّا لا يكون في غيرها ما جاز فيها من إضافتها إلى الفعل ، وتعدّي الفعل إلى كلّ ضربٍ منها مختصّها ومبهمها ، أمّا إضافة الفعل فلا توجب هذا الحذف (ينظر ، الفارسيّ ، ٢٠٠٣ م ، ١ / ٢١٨) .

المطلب الثاني – حذف كان

قال تعالى بِعِبَادِي وَأَن لَّا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ ۖ إِنِّي آتِيكُم بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴿١٩﴾ وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أَن تَرْجُمُونِ ﴿٢٠﴾ وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاعْتَزِلُونِ ﴿٢١﴾ فَدَعَا رَبَّهُ أَنَّ هَٰؤُلَاءِ قَوْمٌ مُّجْرِمُونَ ﴿٢٢﴾ فَأَسْرِ بِعِبَادِي لَيْلًا إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ ﴿٢٣﴾ وَاتْرُكِ الْبَحْرَ رَهْوًا ۖ إِنَّهُمْ جُندٌ مُّغْرَقُونَ ﴿٢٤﴾ كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿٢٥﴾ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴿٢٦﴾ وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ ﴿٢٧﴾ كَذَٰلِكَ فَأَسْرِ البقرة: ١٠٢

قال الزجاج :" ما كانت تتلوه، والذي كانت الشياطين تلته في ملك سليمان كتاب من السحر" (الزجّاج ، ١٩٨٨ م ، ١ / ١٨٢ – ١٨٣) .

نرى أنّ الزجّاج وجّه الآية على حذف (كان) ، وأبو عليّ ضعّف توجيهه بالحذف في الآية الكريمة ، وذهب إلى أنّ الآية تحتمل تأويلين ، هما أرجح مما ذكره :

الأول : أنّ المضارع (تتلو) بمعنى الماضي (تلَت) ، ثمّ أتى بآيات وُضع المضارع فيها موضع الماضي ، من ذلك قوله تعالى بِعِبَادِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴿٣٠﴾ مِن فِرْعَوْنَ ۚ البقرة: ٩١، أي : فلمَ قتلتم ؟ إلّا أنّه لمّا اتّصل بقوله (من قبل) عُلم أنّ المراد بمثال المضارع الماضي ، ومنه قوله تعالىبِعِبَادِي ﴿١٦﴾ وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أَن تَرْجُمُونِ ۚ الحج: ٢٥ ، وغيرها من الآيات . (ينظر ،الفارسيّ ، ٢٠٠٣ م ، ١ / ٣٥٣ – ٣٥٤) .

فهو من باب الحمل على المعنى ، أي: حمل الفعل المضارع على معنى الماضي ، ووقوع المضارع بمعنى الماضي مذهب سيبويه ، إذ قال : " وقد تقع نفعل في موضع فعلنا في بعض المواضع" (سيبويه ، ١٩٨٨ م ، ٣ / ٢٤) .

الثاني : أنْ يكون (تتلو) حكاية للحال ، وإنْ كان ماضيا ، وهذا الوجه في السعة والكثرة كالوجه الأول ، أو أسوغ منه ، كأنّه حكى الفعل الذي يُحدَّثُ به عنهم ، وهو للحال ، ونظير هذا قوله تعالى بِعِبَادِي وَأَن لَّا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ ۖ إِنِّي آتِيكُم ۚ البقرة: ٤٩، فقوله (يسومونكم) حكاية للحال في الوقت الذي كانت فيه ، وإنْ كان

آل فرعون منقرضين وقت هذا الخطاب (الفارسيّ ، ٢٠٠٣ م ، ١ /٣٦٤) ، وبعد أْن ذكر أبو علي الوجهين اللذين يراهما سائغَين ويدخلان في سعةِ العربية شرع يناقش رأي الزجّاج القائل بتقدير (كان) محذوفا في صيغة سؤال ، إذ قال :" فإن قال قائلٌ : ما تُنكر أن يكون هذا على إضمار (كان) ، والتقدير : كانوا يسومونكم ؟ .

ثم أجاب عن ذلك بأنّه بيّن الفساد ، واستدلّ في هذا السياق بدليل مهم جدًّا في باب الحذف والتقدير ، وهو كونه لا دلالة على الحذفِ ، والتقديرُ غير مستساغ (ينظر ،الفارسيّ ، ٢٠٠٣ م ، ١ /٣٦٤).

ثم أعاد السؤال تأكيدا منه على رأيه في عدم الحذف والتقدير في الآية الكريمة ، فقال : " فإنْ قلت : ما تنكر أن يكونَ ما ذكرهُ من إضمار (كان) أيضاً جائزاً ، فيكون وجهاً ثالثاً ؟

قيل : ذلك لا يجوز ؛ لأنّ المحذوف لا دلالة عليه ، وإنّما يسوغ الحذف متى كانت عليه دلالة ، واستدلّ بما ذكره سيبويه في هذا الباب ، وهو قوله : " واعلم أنّه لا يجوز لك أن تقول: عَبْدَ الله المقتولَ، وأنت تريد: كنْ عبدَ الله المقتولَ ؛ لأنه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء؛ ولأنّك لستَ تشير له إلى أحدٍ." (سيبويه ، ١٩٨٨ م ، ١ / ٢٦٤) . ثمّ قال أبو علي : " فاذا لم يجز هذا عنده مع أنّه في موضع أَمرٍ ، ومواضع الأمر يكثر الإضمار فيها كما تراه ؛ لأنه موضع يختصّ بالفعل ، فيُعلم وإنْ حُذف من اللفظ أنّه مرادٌ في المعنى ، ومع أنّ المنصوب يدلّ على ناصبه ، فألّا يجوز ما ذهب إليه في الآية أولى ؛ لأنه ثَمَّ ليس فيه شيء من هذا " (الفارسيّ ، ٢٠٠٣ م ، ١ /٣٦٦) .

وقد نقل الواحدي كلام الفارسي في المسألة وذهب مذهبه في إساغة الوجهين اللذين ذكرهما دون أنْ يرجّح وجهًا على الآخر(الواحدي ، ٢٠٠٩ م ، ٣/١٨٤ – ١٨٩) ، أمّا البيضاوي فذكر وجهاً واحدًا وهو أنّ (تتلو) حكاية حال ماضية ، ولم يذكر وجه الحذف ، ولأبي حيّان كلام مهم ، إذ قال : " وَمَا مَوْصُولَةٌ، صِلَتُهَا تَتْلُو، وَهُوَ مُضَارِعٌ فِي مَعْنَى الْمَاضِي، أَيْ مَا تَلَتْ. وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: الْمَعْنَى: مَا كَانَتْ تَتْلُو، لَا يُرِيدُونَ أَنَّ صِلَةَ مَا مَحْذُوفَةٌ، وَهِيَ كَانَتْ وَتَتْلُو، فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، وَإِنَّمَا يُرِيدُونَ أَنَّ الْمُضَارِعَ وَقَعَ مَوْقِعَ الْمَاضِي، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ، هُوَ إِخْبَارٌ بِقِيَامِ زَيْدٍ، وَهُوَ مَاضٍ لِدَلَالَةِ كَانَ عَلَيْهِ" (الأندلسي ، ٢٠٠٠ م ، ١ / ٥٢٢) يرى الباحث أنَّ أبا علي استعمل أصلًا مهمًا من أصول النحو في باب الحذف والتقدير ، وهو اشتراط وجود دليل على المحذوف حتى نُثبت الحذف ، وإلّا فلا ، ونحن نوافقه على ما ذهب إليه من هذا الاشتراط .

المطلب الثالث – الحذف في قوله تعالى بِعِبَادِي إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ ﴿٢٣﴾ وَٱتْرُكِ ٱلْبَحْرَ رَهْوًا ۖ إِنَّهُمْ جُندٌ مُّغْرَقُونَ ﴿٢٤﴾فَأَسْرِ البقرة: ١٠٢ .

قال الزجّاج : " ليس (يَتَعَلَّمُونَ) بجواب لقوله (فلا تكفر) ، وقد قال أصحاب النحو في هذا قولين – قال بعضهم: إن قوله يتعلمون عطف على قوله (يُعلِّمونَ) وهذا خطأ ؛ لأن قوله منهما دليل ههنا على أنَّ التعلم من الملكين خاصة وقيل :(فَيَتَعَلَّمُونَ) عطف على ما يوجبه معنى الكلام ، المعنى: إنما نحن فتنة فلا تكفر: فلا تتعلم ولا تعمل بالسحر، فيأبون فيتعلمون، وهذا قول حسن ، والأجود في هذا أن يكون عطفاً على (يعلّمان) (فيتعلمون) ، واستُغني عن ذكر (يعلّمان) بما في الكلام من الدليل عليه.

فالرأي الذي جوّده الزجاج معطوف على(يعلّمان) محذوفة مقدرة ، وذكر أبو علي أنّك إذا قلت : لا تضربَنّي فأُهينُك ، و مثله قوله تعالى : بِعِبَادِي بَلَّؤُا۟ مُبِينٌ ﴿٣٣﴾ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَيَقُولُونَ ﴿٣٤﴾فَأَسْرِ طه: ٦١، فالتقدير : لا يكن ضربٌ فإهانةٌ ، ولا يكُن افتراءٌ فسُحتٌ ، والمعنى : إنْ يكُن ضربٌ تكُن إهانةٌ ، وإنْ يكُن افتراءٌ يكُن سُحتٌ ، أي : إنْ تضربني أهنتك ، وإنْ تفتروا يُسحتكم ، هذا المعنى فيما ينتصب في هذا الباب بعد الفاء ، وقد ذكر النحويّون ذلك ، فذكروا أنّ الفاء تدخل على الفعل المضارع المنصوب مسبوقة بنفي أو طلب ، وينتصب بشرطين : أحدهما السببية ، أي : أن يكون الأول سببًا للثاني ، وثانيهما : أن يكون ما قبلها أحد الأشياء التي ذكرناها من النفي والطلب (ينظر ، السامرائي ، ٢٠٠٠ م : ٣ / ٣٧٧) ، وتدلّ أيضاً على الجوابية ، أي : أنّ ما بعدها يترتّب على ما قبلها ترتّب الجواب على السؤال (ينظر ، حسن ، د.ت ، ٤ / ٣٥٣).

وعوداً على ما ذكره الفارسي ، من التقدير في التراكيب التي تبدو في ظاهرها أنّها مماثلة للآية التي نحن بصددها ، فقد ذكر أنّ هذا التقدير في قوله ٱ ئرئز ئم البقرة: ١٠٢ غير سائغ ولا جائز ، واستند في عدم الجواز إلى المعنى المترتب من التقدير ، فكُفر مَن نُهي عن أنْ يكفر في الآية ليس سبباً لتعلُّمِ مَن يتعلّم ما يُفرّقُ به بين المرء وزوجهِ ، وقد استعمل مرجع الضمير في بيان المعنى ، إذ ذكر أنّ الضمير في (فيتعلّمون) يحتمل أنْ يرجع إلى (الناس) من قوله تعالى : بِعِبَادِي وَرَبِّكُمْ أَن تَرْجُمُونِ فَأَسْرِ البقرة: ١٠٢ ، أو إلى (أحد) من قوله تعالىبِعِبَادِي رَبَّهُۥ أَنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ فَأَسْرِ البقرة: ١٠٢، فإن كان راجعاً إلى الناس فلا تعلّق له حينئذٍ بقوله (فلا تكفر) ؛ لأنّ المعنى في هذه الحالة : ولكن الشياطين كفروا يعلّمون الناس فيتعلمون ، وإن كان راجعاً إلى (أحد) ، وهو ما ذكره أغلب المفسرين ، فلا تعلّق له كذلك بقوله (فلا تكفر) ؛ لأنّ التقدير يصير : فلا يكُن كفرٌ فتعلُّمٌ ، والمعنى : إنْ يكُن كفرٌ يكُن تعلُّمٌ ، وهذا المعنى غير مقصود ، فليس من علاقة في الواقع بين الكفر وتعُلم ما يفرَّق به بين المرء وزوجه ، فأنت لو نهيت شخصًا عن الكفر ، فيجوز ألّا يكفر ، فيتعلَّم ما يفرّق به بين المرء وزوجه ، والعكس صحيح فيجوز أنْ يكفر المنهيُّون عن الكفر

، فيتعلم التفريق بين المرء وزوجه متعلِّمُه ، فعُلِمَ أنّ (فيتعلّمون) ليس جوابا لقوله (فلا تكفر) ، وإنْ كان الضمير فيه لـ(أحد) . (ينظر ، الفارسيّ ، ٢٠٠٣ م ، ١ /٣٧٠) .

وبعد أن توصّل أبو علي بأسلوبه الجدلي المسند بالأدلة إلى أنّه ليس جوابا لقوله (فلا تكفر) ، قال :" لم يخلُ من أحد أمرين : إمّا ان يجعل الفعل معطوفاً بالفاء على فعلٍ قبلَهُ ، وإمّا أن تجعلهُ خبرَ مبتدإٍ محذوف ، والفعل الذي قبله لا يخلو من أن يكونَ (كفروا) من قوله ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس ، أو يكون (يعلّمون) أو (يعلّمان) من قوله وما يعلمان من أحد (وهو مذهب سيبويه كما سنبينه) ، أو فعلا مقدّراً محذوفاً من اللفظ يستدلُّ عليه بالمعنى ؛ وهو ما قيل من قوله : فلا تكفُر فيأبون فيتعلّمون " (ينظر : الفرّاء ، ١٩٨٣ م ، ١ / ٦٤ ، والفارسيّ ، ٢٠٠٣ م ، ١ /٣٧٠) .

وبالرجوع إلى أقوال المفسّرين وجدتهم يوجّهون جملة (فيتعلّمون) على سبعة أقوال ، كما يأتي :

الأول : أنّها معطوفة على قوله (وما يعلّمان) ، وساغ العطف هنا مع أنّه موجب مع كون المعطوف عليه منفيّا ؛ لأن (وما يعلّمان من أحد حتى يقولا) ، وإنْ كان منفيًّا لفظًا ، فهو موجب معنى ؛ لأنّ المعنى : يعلِّمان الناس السّحر بعد قولهما إنّما نحن فتنة ، وهذا الوجه ذكره الزجاج .

الثاني : أنّه معطوف على (يعلِّمون الناس السحر) ، وهو ورأي الفرّاء (الفرّاء ، ١٩٨٣ م ، ١ / ٦٤) ، والمبرّد (ينظر : المبرّد ، ١٩٩٦ م ، ٢ / ٢٠ ، والفارسي ، ١٩٩٠ م ، ٢ / ١٥٥) ، واعترض الزجّاج على هذا الرأي ؛ لأن (يُعلِّمون) بلفظ الجمع ، مع إتيانه بضمير التثنية في (منهما) ، فكان حقُّه أن يُقال (منهم) ، لأجل (يُعلِّمون) ، والصحيح أنَّه لا يمتنع عطف (فيتعلّمون) على (يُعلِّمون) ، وإنْ كان التعليم من الملَكين خاصة ، والضمير في (منهما) راجع إليهما ، ولا وجه لمن اعترض بأنّه يلزَم منه الإضمار قبل الذِّكر، أي : الإضمار في (منهما) قبل ذكر الملَكين ؛ فإنّهما متقدِّمان لفظًا وتقديرُ تأخُّرِهما لا يضرّ (الحلبي ، د.ت ، ٢ / ٣٨) .

الثالث : أنّه معطوف على (كفروا) و (كفروا) ، فعل في موضع رفع ، فلذلك عُطِف عليه فعلٌ مرفوعٌ ، وهو أحد قولي سيبويه في إعراب الآية ، قال سيبويه : " فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا: لا تكفر فيتعلمون، ليجعلا كفره سبباً لتعليم غيره، ولكنه على كفروا فيتعلّمون. ومثله: **ﱡ سخ سم** ﱠ البقرة: ١١٧ ، كأنه قال: إنما أمرنا ذاك فيكون." (سيبويه ، ١٩٨٨ م ، ٣ / ٣٨ – ٣٩) ، وقد سبق كلام أبي علي في عدم جواز أنْ يكون (فيتعلّمون) جوابا لقوله (فلا تكفر) ، فهو معنى كلام سيبويه .

الرابع : هو القول الثاني لسيبويه أنّه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير: فهم يتعلمون ، فعطف جملة اسمية على فعلية . (هذا القول نقله السمين الحلبي ، ولم أعثر عليه عند سيبويه ، ينظر ، الحلبي ، د.ت ، ٢ /٣٩) .

الخامس : مذهب الزجّاج الذي ذكرناه ، إذ الأجود عنده أنْ يكون معطوفا على (يعلّمان) (فيتعلّمون) ، واعترض أبو علي على قول الزجاج فذكر احتمالات كلامه من أنّه يحتمل أن يكون الزجّاج أراد أنّ (يعلّمان) الذي في قوله فيتعلمون منهما معطوفٌ عليه ، محذوفٌ في اللفظ مرادٌ في المعنى ، ويحتمل من كلامه أنْ يكون أنّه معطوفٌ على (يعلّمان) المذكور في قوله : وما يعلمان من أحد ، والقرينة الصارفة عن هذا الاحتمال قوله : (واستُغني عن ذكر (يعلّمان)) ، فالذي يُفهم منه أنّه مرادٌ في المعنى محذوفٌ في اللفظ ، وهذا فاسدٌ من جهة المعنى ؛ لأنّ (يعلّمان) مذكور في هذا الكلام غير محذوف ، والعطف عليه سائغٌ جائزٌ ، فلا يجوز أنْ يقدّر حذفه وهو مثبت ، ولا إضماره وهو مظهر ، ولا فائدة في ذلك ، فإضمار الشيء من غير ضرورة ، ولا حاجة باعثة عليه ، ولا اختلالٍ في ترك إضمارِهِ لاحقٍ للكلام ، فلا معنى له ، ولا فائدة فيه ، وليس له وجه من الكلام ، ولا مجاز . (الفارسيّ ، ٢٠٠٣ م ، ١ /٣٧٩) ، وقد أنكر أبو حيّان والسمين الحلبي اعتراض أبي عليّ على الزجّاج بأنّه تحاملٌ منه عليه بسببٍ وقع بينهما ، وأنَّ الزجّاجَ لم يُرِدْ أنَّ (فيتعلّمون) عطفٌ على (يعلّمان) المنفيّ بـ(ما) في قوله «وما يُعَلِّمان» حتى يكونَ مذكوراً في النصّ، وإنما أرادَ أن ثَمَّ فِعلاً مضمراً يَدُلُّ عليه قوةُ الكلامِ وهو: يَعَلِّمان فيتعلَّمون. (الأندلسي ، ٢٠٠٠ م، ١ / ٥٣١، والحلبي ، د.ت ، ٢ / ٣٩) .

السادس : أنّه عَطْفٌ على معنى ما دَلَّ عليه أولُ الكلام، والتقديرُ: فَيَأْبون فيتعلَّمونَ، ذكره الفراءُ والزَّجَّاجُ أيضاً.(الحلبي ، د.ت ، ٢ / ٣٩).

السابع: قيل هو مستأنف ، وهذا يحتمل أن يريد أنه خبر مبتدأ محذوف على قول سيبويه ، ولكنَّه على هذا القول غير معطوف على شيءٍ قبلَهُ . (العكبري ، د. ت ، ١ / ٥٥) .

المطلب الرابع – حذف اللام في المفعول له

قال تعالى بِعِبَادِى تُبَّعٍ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ أَهۡلَكۡنَٰهُمۡۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ مُجۡرِمِينَ ٣٧ وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا فَأَسۡرِ البقرة: ٢٢٤

قال الزجاج : " موضع " أنْ " نصب بمعنى عرضة المعنى لا تعرضوا باليمين باللَّهِ في أن تبروا – فلما سقطت " في " أفضى لمعنى الاعتراض، فنصب أن ، وقال غير واحد من النحويين : إن موضعها جائزٌ أن يكون خفضاً وإن سقطت (في) ؛ لأن (أن) الحذف معها مستعمل، تقول جئت لأن تضرب زيداً، وجئت أن تضرب زيداً، فحذفْتَ اللام مع (أن) ، ولو قلت جئت ضربَ زيد تريد لضرب زيد لم يجز كما جاز مع (أن) ؛ لأنّ (أن) إذا وصلت – دل ما بعدها على الاستقبال ، والمعنى: كما تقول: جئتك أن ضربت زيداً، وجئتك أن تضرب زيداً، فلذلك جاز حذف اللام. وإذا قلت: جئتك ضرب زيد لم يدل الضرب على مضيٍّ ولا استقبال .

والنصب في (أن) في هذا الموضع هو الاختيار عند جميع النحويين." (الزجّاج ، ١٩٨٨ م، ١ / ٢٩٨ – ٢٩٩) ، ثمّ نقل الفارسي عنه نصًّا لم أجده في معاني القرآن وإعرابه ، فقال : " ويجوز أن يكون موضع (أن) رفعاً بالابتداء ، والخبر محذوف ، والأول أحب إليّ " (الفارسيّ ، ٢٠٠٣ م ، ٢ / ٨٢) .

اعترض أبو علي على الزجّاج بأنّ هذا الذي قاله من أنّك لو قلت : جئت ضرب زيدٍ لم يجُز جائزٌ وغيرُ ممتنعٍ في باب المفعول له ، تقول جئتك طمعًا في الخير، وللطمع في الخير ، فتثبت اللامَ وتَحذف ، والمعنى في الحذف مثل المعنى في الإثبات ، ومثل ذلك في إثبات حروف الجر وحذفها في باب المفعول فيه ، نحو :جئتك اليوم ، وهو منصوب على الظرفية ، وجئتك في اليوم ، فالحذف والإثبات بمعنى واحد . (الفارسيّ ، ٢٠٠٣ م ، ٢ /٨٣) .

وحذف اللام مطّرد في المفعول له إنْ كان بـ(أن) ، أو بلفظ المصدر ، كقولك : فعلت هذا لإكرام زيد ، وفعلته أن اكرم زيدا ، ومعناه كلّه فعلته لإكرام زيد ، وهو مفعول له (السيرافي ، ٢٠٠٨ م ، ٣ / ٣٩٠) .

فإذا حذفت اللام مع غير (أن) انتصب المصدر فتعدَّى الفعلُ إليه ، ولم يجُز فيه غيره ، وإنْ حذفتها مع (أن) جاز أن يكون المصدر الذي هو (أن والفعل) في موضع جرٍّ (الفارسيّ ، ٢٠٠٣ م ، ٢ /٨٤).

وفي هذا السياق يعترض أبو علي على الزجّاج في العلّة المستحسنة للحذف إذ إنّه بعد ذكره جواز حذف اللام مع (أن) مع جواز نصب المصدر المؤول ، وجرّه ، قال: وان لم يجُز ذلك في غير (أن) ، وذلك لأمرين: (ينظر ، الفارسيّ ، ٢٠٠٣ م ، ٢ /٨٤) .

أحدهما : أنّ الكلام قد طال بالصّلة ، وإذا طال الكلام حسُن من الحذف معه ما لا يحسُن إذا لم يطُل ، وأمثلة ذلك كثيرة من القرآن ، ومن كلام العرب ، من ذلك قوله تعالى : (ما اشركنا ولا آباؤنا) (الأنعام :١٤٨) ، فترك التأكيد الذي يقبح تركه في السّعة ، واستُحسن ذلك لطول الكلام بـ(لا) ، ولو لم يطُلْ به لزِم التأكيد ، كما لزم في قوله تعالى : (إنه يراكم هو وقبيله) (الأعراف : ٢٧) ، وغيرها من الآيات .

والآخر: أن (أن) حرفٌ ، فإذا حُذف اللام صار كأنّ حرفًا أُقيم مقام حرف فعاقبه ، فلهذا أجاز مَن أجاز في هذا الجرَّ أنْ يكونَ موضع (أن) جرًّا مع حذف اللام ، وإنْ لم يُجِز ذلك في المصدر إذا كان غير (أن) وصلتها.

ومما يرتبط بحذف اللام هنا ما ذكره الزجّاج من أنّ النصب في (أن) في هذا الموضع الاختيار عند جميع النحويين ، وذكر وجهاً آخَرَ ، وهو أنْ يكونَ موضعُه الرفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، ورجّح النصب ، وردَّ عليه أبو علي بأنّ القائلين بأنّ موضعه الجرّ ليس يُحفظ عنهم أنّ النصب أحسن ، وإنّما يُحكم على

موضعه بالجرّ ، وهو قول سيبويه نعم حكى سيبويه عن الخليل أنّه كان يقول في نحو هذا : إنّ موضعه نصبٌ ، قال سيبويه : " سألت الخليل عن قوله جل ذكره: " وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربُّكم فاتقون "، فقال: إنَّما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمةً واحدةً وأنا ربُّكم فاتقون. وقال: ونظيرها: **ٱلم لخ لم** ّ قريش: ١ ؛ لأنه إنما هو: لذلك " فليعبدوا " ، فإن حذفت اللام من أن فهو نصبٌ، كما أنَّك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصباً. هذا قول الخليل." (سيبويه ، ١٩٨٨ م ، ٣ / ١٢٦ – ١٢٧) .

ولكن سيبويه رجَّح الجر فقال : " ولو قال إنسان: إن " أنَّ في موضع جرٍ في هذه الأشياء، ولكنه حرفٌ كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا رب في قولهم:

وبلدٍ تَحْسَبُه مَكْسُوحاً

(الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه : ١٢٣)

لكان قولاً قوياً. وله نظائر " (سيبويه ، ١٩٨٨ م ، ٣ / ١٢٨) ، واختار أبو عليّ رأي سيبويه (الفارسي ، ٢٠٠٣ م ، ٢ / ٨٦ – ٨٧) .

ولتوضيح المسألة أكثر ، فالمفعول له منصوب عند سيبويه ومَن تبعه على طرح اللام (سيبويه ، ١٩٨٨ م ، ١ / ٣٦٩ ، وابن السراج ، د.ت ، ١ / ٢٤٩) ، لذا فقد جعله بعض النحاة من المفعول به المنصوب على نزع الخافض (ينظر ، ابن يعيش،٢٠٠١ م، ٢ / ٥٣) ، يقول الرضي متحدِّثا عن المفعول فيه والمفعول له : "المفعول له هو أيضا مفعول به تعدّى إليه الفعل بنفسه ، بعد ما تعدى إليه بحرف الجر ، فهما مثل " ذنبا " في قولك: استغفرت الله ذنبا، إلا أن حذف حرفي الجر، أي: في واللام، صار قياسا في البابين" (الاستراباذي ،١٩٧٥ م، ١ / ٥٠٢ – ٥٠٣) ، ثمّ قال : " فعلى ما قررنا: المفعول فيه، والمفعول له، نوعان من أنواع المفعول به" (الاستراباذي ،١٩٧٥ م ، ١ / ٥٠٣ ، وخضير ، ٤٦)، وعقد ابن يعيش فرقا بين لام المفعول له وواو المفعول معه ، وقد بيّن أنّ لام المفعول له يسوغ حذفها بخلاف واو المفعول معه ، فإنّه لا يجوز حذفها قائلا : " والفعلُ يكون لازمًا أو مُنتَهِيًا في التعدّي باللام، وقد تُحذف هذه اللام، فيُقال: "فعلتُ ذاك حِذارَ الشرّ" و"أتيتُك مخافةَ فلانٍ"، وأصلُه: لحذار الشرّ، ولمخافةِ فلان ، فلمّا حُذفت اللام، وكان موضعها نصبًا، تعدّى الفعلُ بنفسه، فنَصَبَ " (ابن يعيش ٢٠٠١ م ، ١ / ٤٤٩ – ٤٥٠).

المطلب الخامس – بين حذف الخبر والمبتدأ

قال تعالى بِعِبَادِى وَأَن لَّا تَعْلُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ۖ إِنِّىٓ ءَاتِيكُم بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ فَأَسْرِ البقرة: ٢٣٤

قال الزجّاج : " وقال النحويون في خبر (الذين) غير قول: قال أبو الحسن الأخفش المعنى يتربصن بعدهُمْ أو بعد موتهم، وقال غَيْرُه من البصريين أزوَاجُهُمْ يتربصن، وحذف أزواجهم لأن في الكلام دليلاً عليه، وهذا إطباق البصريين وهو صواب. وقال الكوفيون: وهذا القول قول الفراءِ وهو مذهبه أنَّ الأسماءَ إذا كانت مضافة إلى شيءٍ، وكان الاعتماد في الخبر الثاني، أخبر عن الثاني وتُرِكَ " الإخبار عن الأول، وأغنى الإخبارُ عن الثاني عن الإخبار عن الأول. قالوا: فالمعنى: وأزواج الذين يتوفون يتربصن." (الزجّاج ، ١٩٨٨م، ١ / ٣١٥) ، ثمّ قال : " والذي هو الحق في هذه المسألة عندي أن ذكر (الذين) قد جرى ابتداءً ، وذكر الأزواج قد جرى متصلاً بصلة الذين، فصار الضمير الذي في (يَتَرَبَّصْنَ) يعود عَلَى الأزواجِ مضافاتٍ إلى الَّذِينَ، كأنك قلت: يتربَّصُ أزواجهم، ومثل هذا من الكلام قولك الذي يموت ويُخلف ابنَتَينِ ترثان الثلثين، المعنى ترث ابنتاه الثلثين." (الزجّاج ، ١٩٨٨م، ١ / ٣١٦).

لم يرتض أبو علي تمثيل الزجّاج بالفعل والفاعل ، بل كان ينبغي أن يمثل بالمبتدأ والخبر ، فيقول بدل قوله : يتربّص أزواجهم ، أزواجهم يتربّصن ، وذكر أبو علي أبرز الإعرابات في الآية الكريمة ، وها أنا ألخّص ذلك ، ففي إعراب هذه الآية أوجه كما يأتي :

الأول: أنّ (الذين) مبتدأ لا خبر له ، بل أخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن به ؛ لأنّ الحديث معهن في الاعتداد ، فجاء الخبر عن المقصود ، إذ المعنى : مَن مات عنها زوجها تربّصت ، وهذا مذهب الكسائي ، والفرّاء ، قال الفراء : " يقال: كيف صار الخبر عن النساء ولا خبر للأزواج، وكان ينبغي أن يكون الخبر عن الَّذِينَ؟ فذلك جائز إذا ذكرت أسماء ثُمَّ ذكرت أسماء مضافة إليها فيها معنى الخبر أن تترك الأول ويكون الخبر عن المضاف إليه. فهذا من ذلك لأن المعنى– والله أعلم– إنما أريد به: ومن مات عَنْهَا زوجها تربصت. فترك الأول بلا خبر، وقصد الثاني لأن فِيهِ الخبر والمعنى" (الفرّاء ، ١٩٨٣ م ، ١ / ١٥٠) ، ثم أورد لذلك الشواهد من القرن والشعر وردَّ أبو علي مذهب الكسائي ، وقال فأما قول الكسائي فليس بالمتّجه ؛ لأنّ المبتدأ على قوله ليس يعود إليه ذِكرٌ مثبَتٌ ولا محذوفٌ (الفارسي ، ٢٠٠٣ م ، ٢ / ٩٤) .

وكذلك ردَّ قول الفراء فذكر أنّ قوله : إنّه اعتمد على الثاني ، فرفض الأول فبعيد من الصواب جدًّا ، وفي قوله تناقض ، " وذلك أنّه يقول إن الأول مرتفع بالثاني ، فإذا اعتمد على الثاني ، ورفض الأول لم يكن له رافعٌ ، فإذا لم يكن له رافعٌ وجب أنْ لا يرتفع ، فارتفاعه بظهور الرفع فيه يدفع ذلك ، ويمنع منه المبتدأ ؛

لأنّ ما يُذكر ويُلقى إلى المُخاطَب يُسنَدُ إليه حديثٌ بإفادة المخاطب ، إذا كان كذلك علمتَ أنّ رفضهُ خلافَ الغرض الذي يُقصد به ، فهذا في المعنى فاسد مرذولٌ ، ولا شاهد عليه من استعمالهم ، وما أُثِر من كلامهم

ثم أسقط الاستدلال بالأدلة التي أوردوها ، كقول الشاعر :

ولو أنّ عصم عمايتين وذبُلٍ سَمِعا حديثَكِ أنزلا الأوعالا

فلقائل أن يقول : إنّه ترك أنْ يُخبر عن الأول ، وأخبرَ عن غيره ، حيث قال : سمعا ، ولم يقُل : ولا سمِعَت ؟

فالجواب : أنّه لا دلالة على هذه ؛ لأنّه يكون على عُصم عمايتين ، وعُصم يذبُلٍ ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مُقامه لجَري ذِكرِه (الفارسي ، ٢٠٠٣ م ، ٢ / ٩٥ – ٩٦) .

الثاني : أنّ له خبرًا ، وهو (يتربّصن) ، ولابد من حذفٍ يصحّح وقوع هذه الجملة خبرا عن الأوّل لخلوها من الرابط ، والتقدير: وأزواج الذين يتوفون يتربصن ، والدليل على هذا الحذف : قوله ويذرون ازواجا ، فحُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مُقامه (الحلبي ، د.ت ، ٢ /٤٧٧) .

وردَّ أبو علي هذا القول وناقشه نقاشًا مستفيضًا ، وملخّص ما ذكره في ردّه أنّ حذف المبتدأ هنا ليس على حدِّ حذفه في غير هذا الموضع حتى يقاس عليه ، كما في قوله تعالى **بِعِبَادِى وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَابَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ** الحج: ٧٢ ، فالمبتدأ فيه محذوف تقديره (هي) ، وأورد أمثلة أخرى المحذوف فيها مبتدأ مفرد ، أمّا في الآية التي نحن بصددها فالمبتدأ مضاف تحذفه وتوالي بين الحذفين مع اقتضاء الكلام لكلِّ واحد منهما ، أمّا اقتضاؤه للمبتدأ المضاف فلأنّ له خبرٌ يُسند إليه ، وهو قوله (يتربّصن) ، وأمّا اقتضاؤه للضمير فلأنّه يرجع إلى قوله تعالى والذين يتوفون ويظهرون من ازواجا ، وليس إذا جاز حذفُ شيء جاز حذفُ شيئين ، فلمّا لم يكُن حذفُ المبتدأ هنا على حدّ حذف المبتدأ في غير هذا الموضع ، عُدِل إلى الوجوه الأُخَر ؛ لاستعمالهم لنظيره ، واقتضاء الكلام له "(الفارسي ، ٢٠٠٣ م ، ٢ / ٩٢)

الثالث : أنّ الخبر أيضا (يتربصن) ، ولكن حُذف العائد من الكلام للدلالة عليه ، وتقدير الكلام (يتربصن بعدهم) أو (بعد موتهم) ، وهو رأي الأخفش ، ورجّحه أبو علي الفارسي إذ قال : " فالذي يحتمله القول في ذلك أنْ يكون المعنى : والذين يُتوفّون منكم ، ويذرون أزواجا يتربّصنَ بعدهم ، وهذا قول أبي الحسن " (الفارسي ، ٢٠٠٣ م ، ٢ / ٩٠)

الرابع : أنّ (يتربّصن) خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير: أزواجهم يتربّصن وهذه الجملة خبرٌ عن الأوّل ، وهو رأي المبرّد ، وذهب إليه الزجّاج أيضاً ، ونَسَبَهُ إلى المبرد النحاسُ كذلك (ينظر : النحاس ، ٢٠٠١ م ، ١ / ٣١٨ ، والقيسي ، ١٩٨٥ م ، ١ / ١٣١ ، والمبرد ما اتفق لفظه .. ٣٧ ، والزجّاج ، ١٩٨٨ م ، ١ / ٣١٤ ، والحلبي ، د.ت ، ٢ / ٤٧٧) .

الخامس : أنّ الخبر محذوفٌ بجملته قبل المبتدأ ، تقديره : (فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون) ، ويكون قوله (يتربصن) جملة مبيّنة للحكم ومفسِّرة له ، فلا موضع لها من الإعراب ، ويعزى هذا القول لسيبويه ، ونصّ على ذلك ابن عطية . (الأندلسي المحاربي ، ٢٠٠٣ م، ٢ / ٢١٥ ، والحلبي ، د.ت ، ٢ / ٤٧٨).

الخاتمة ونتائج البحث :

– إن تتبُّع ظاهرة الحذف في كتاب "الإغفال" لأبي علي الفارسي يكشف عن توجه نحوي نقدي يوازن بين جمالية الإيجاز وشروط الفهم السليم. فقد اعتمد أبو علي على

القرينة الصريحة، وأعاد النظر في بعض التقديرات التي سار عليها نحاة عصره، مما يجعل دراسته للحذف إضافة متميزة في حقل الدراسات النحوية العربية.

– يهتم أبو علي الفارسي بالحذف المشروط بقرينة واضحة ومُفسِّرة.

– يرفض الحذف المبالغ فيه الذي يؤدي إلى غموض أو تأويل بعيد.

– يقدّم أبو علي رؤية نقدية أصيلة تتسم بالدقة والتحليل المنطقي.

– لا يجوز الحذف عند الفارسي إلّا إذا دلّ عليه دليل .

– يرتبط الحذف عند الفارسيّ بالمعنى بدرجة أساسيّة ، فهو يقدّم المعنى في توجيه الحذف والتقدير على الصناعة النحوية .

– يُلاحظ على منهج أبي عليّ في تناوله الحذف النحوي أنّه يُطيل النَفَس في الاستدلال لما يذكره من الحذف بإيراد الشواهد اللغويّة من الآيات القرآنية ، والأبيات الشعرية ، وكلام العرب .

– وجدنا أبا عليّ يتحامل على الزجّاج في تقدير المحذوف في بعض المواضع ، كما بيّن ذلك كلٌّ من أبي حيّان ، والسمين الحلبي .

References

- Ibn al-Sarrāj, Muḥammad ibn al-Sarī ibn Sahl al-Naḥwī (d. 316 AH), (*n.d.*), *al-Uṣūl fī al-Naḥw*, ed. ʿAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, 1st ed., al-Risālah Foundation, Beirut – Lebanon.
- Ibn al-Shajarī, Hibat Allāh ibn ʿAlī ibn Ḥamzah (d. 542 AH), (1991 CE), *Amālī Ibn al-Shajarī,* ed. Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī, 1st ed., al-Khānjī Library, Cairo.
- Ibn al-Shajarī, Hibat Allāh ʿAlī ibn Muḥammad (d. 542 AH), (1992 CE), *al-Amālī,* edited and studied by Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanājī, 1st ed., al-Khānjī Library, Cairo.
- Ibn Yaʿīsh, Yaʿīsh ibn ʿAlī ibn Yaʿīsh (d. 643 AH), (2001 CE), *Sharḥ al-Mufaṣṣal li-l-Zamakhsharī*, introd. by Emile Badiʿ Yaʿqūb, 1st ed., Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut – Lebanon.
- al-Akhfash, Abū al-Ḥasan Saʿīd ibn Masʿadah (d. 215 AH), (1990 CE), *Maʿānī al-Qurʾān*, ed. Hudā Maḥmūd Qurāʿah, 1st ed., al-Khānjī Library, Cairo.
- al-Azdī, Muḥammad ibn al-Ḥasan ibn Durayd (d. 321 AH), (1987 CE), *Jamhurat al-Lughah*, ed. Ramzī Munīr Baʿlabakkī, 1st ed., Dār al-ʿIlm li-l-Malāyīn, Beirut.
- al-Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad (d. 370 AH), (2001 CE), *Tahdhīb al-Lughah,* ed. Muḥammad ʿAwad Murʿib, 1st ed., Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Beirut.
- al-Istarābādhī, Raḍī al-Dīn Muḥammad ibn al-Ḥasan (d. 686 AH), (1975 CE), *Sharḥ al-Raḍī ʿalā al-Kāfiyah li-Ibn al-Ḥājib*, ed., verified, and annotated by Yūsuf Ḥasan ʿUmar, University of Qaryūnis – Libya.
- al-Ashmūnī, ʿAlī ibn Muḥammad (d. 900 AH), (1955 CE), *Sharḥ al-Ashmūnī ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik,* ed. Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, 1st ed., Maṭbaʿat al-Saʿādah, Cairo.
- Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram ibn ʿAlī al-Ifriqī (d. 711 AH), (1994 CE), *Lisān al-ʿArab*, 3rd ed., Dār Ṣādir, Beirut.
- al-Andalusī, Abū Ḥayyān Muḥammad ibn Yūsuf ibn ʿAlī ibn Yūsuf (d. 745 AH), (2000 CE), *al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr,* ed. Ṣidqī Muḥammad Jamīl, Dār al-Fikr, Beirut.

- al-Andalusī, (1993 CE), *al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr*, edited and annotated by ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd, ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ, et al., 1st ed., Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut.
- al-Andalusī al-Muḥāribī, ʿAbd al-Ḥaqq ibn Ghālib ibn ʿAbd al-Raḥmān (d. 542 AH), (2003 CE), *al-Muḥarrar al-Wajīz fī Tafsīr al-Kitāb al-ʿAzīz*, ed. ʿAbd al-Salām ʿAbd al-Shāfī Muḥammad, 1st ed., Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut.
- al-Anṣārī, ʿAbd Allāh ibn Yūsuf ibn Aḥmad ibn ʿAbd Allāh ibn Yūsuf (d. 761 AH), (2001 CE), *Mughnī al-Labīb ʿan Kutub al-Aʿārīb*, ed. and explained by ʿAbd al-Laṭīf Muḥammad al-Khaṭīb, 1st ed., National Council for Culture, Arts, and Letters, Kuwait.
- al-Baghawī, al-Ḥusayn ibn Masʿūd ibn Muḥammad (d. 510 AH), (2000 CE), *Maʿālim al-Tanzīl fī Tafsīr al-Qurʾān = Tafsīr al-Baghawī*, ed. ʿAbd al-Razzāq al-Mahdī, 1st ed., Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Beirut.
- al-Bayḍāwī, ʿAbd Allāh ibn ʿUmar ibn Muḥammad (d. 685 AH), (1998 CE), *Anwār al-Tanzīl wa-Asrār al-Taʾwīl*, ed. Muḥammad ʿAbd al-Raḥmān al-Maraʿshlī, 1st ed., Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Beirut.
- al-Jawharī, Ismāʿīl ibn Ḥammād (d. 393 AH), (1987 CE), *al-Ṣiḥāḥ: Tāj al-Lughah wa-Ṣiḥāḥ al-ʿArabiyyah*, ed. Aḥmad ʿAbd al-Ghafūr ʿAṭṭār, 4th ed., Dār al-ʿIlm li-l-Malāyīn, Beirut.
- Ḥasan, ʿAbbās, (*n.d.*), *al-Naḥw al-Wāfī*, 15th ed., Dār al-Maʿārif, Egypt.
- al-Ḥalabī, Aḥmad ibn Yūsuf ibn ʿAbd al-Dāʾim (d. 756 AH), (*n.d.*), *al-Durr al-Maṣūn fī ʿUlūm al-Kitāb al-Maknūn*, ed. Aḥmad Muḥammad al-Khaṭṭāṭ, Dār al-Qalam, Damascus.
- Ḥamad, Iyād Maḥmūd Khalaf, (2024 CE), "al-Dhikr wa-l-Ḥadhf wa-Maqāṣiduhu fī al-Qurʾān al-Karīm," *Journal of the University of Kirkuk for Humanities*, Vol. 19, No. 2.
- Khuḍayr, Muḥammad Aḥmad, (2003 CE), *Qaḍāyā al-Mafʿūl bihi ʿinda al-Naḥwiyyīn al-ʿArab*, Anglo-Egyptian Library, Cairo.
- al-Zajjāj, Ibrāhīm ibn al-Sarī ibn Sahl (d. 311 AH), (1988 CE), *Maʿānī al-Qurʾān wa-Iʿrābuhu*, ed. ʿAbd al-Jalīl ʿAbduh Shalabī, 1st ed., ʿĀlam al-Kutub, Beirut.

- al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʿAmr ibn Aḥmad (d. 538 AH), (1998 CE), *Asās al-Balāghah*, ed. Muḥammad Bāsil ʿUyūn al-Sūd, 1st ed., Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut – Lebanon.
- al-Sāmirrāʾī, Fāḍil Ṣāliḥ, (2000 CE), *Maʿānī al-Naḥw*, 1st ed., Dār al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution, Jordan.
- Sībawayh, Abū Bishr ʿAmr ibn ʿUthmān ibn Qanbar (d. 180 AH), (1988 CE), *al-Kitāb*, ed. ʿAbd al-Salām Hārūn, 3rd ed., al-Khānjī Library, Cairo.
- al-Sīrāfī, al-Ḥasan ibn ʿAbd Allāh ibn al-Marzubān (d. 368 AH), (2008 CE), *Sharḥ Kitāb Sībawayh*, eds. Aḥmad Ḥasan Mahdalī, ʿAlī Sayyid ʿAlī, 1st ed., Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut – Lebanon.
- al-Sīrāfī, (1974 CE), *Sharḥ Abiyāt Sībawayh*, ed. Muḥammad ʿAlī al-Rīḥ Hāshim, rev. Ṭāhā ʿAbd al-Raʾūf Saʿd, Library of the Faculties of al-Azhar / Dār al-Fikr, Cairo – Egypt.
- al-ʿAkbarī, ʿAbd Allāh ibn al-Ḥusayn ibn ʿAbd Allāh (d. 616 AH), (*n.d.*), *Imlāʾ mā manna bihi al-Raḥmān min Wujūh al-Iʿrāb wa-l-Qirāʾāt fī Jamīʿ al-Qurʾān*, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut.
- al-Fārisī, (1990 CE), *al-Taʿlīqah ʿalā Kitāb Sībawayh*, ed. ʿAwad ibn Ḥamad al-Qawzī, 1st ed., King Saud University.
- al-Fārisī, (2003 CE), *al-Ighfāl: al-Masāʾil al-Muṣlaḥah min Kitāb Maʿānī al-Qurʾān wa-Iʿrābihi li-Abī Isḥāq al-Zajjāj (d. 311 AH)*, ed. ʿAbd Allāh ibn ʿUmar al-Ḥāj Ibrāhīm, Cultural Foundation, Abu Dhabi – UAE.
- al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad ibn ʿAbd al-Ghaffār (d. 377 AH), (1988 CE), *Kitāb al-Shiʿr aw Sharḥ al-Abiyāt al-Mushkilat al-Iʿrāb*, ed. and explained by Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī, 1st ed., al-Khānjī Library, Cairo – Egypt.
- al-Farrāʾ, Yaḥyā ibn Ziyād ibn ʿAbd Allāh (d. 207 AH), (1983 CE), *Maʿānī al-Qurʾān*, eds. Aḥmad Yūsuf al-Najjātī, Muḥammad ʿAlī al-Najjār, ʿAbd al-Fattāḥ Ismāʿīl al-Shalabī, 1st ed., Egyptian Publishing and Translation House, Cairo.

- al-Khalīl ibn Aḥmad ibn ʿAmr ibn Tamīm al-Farāhīdī (d. 170 AH), (*n.d.*), *Kitāb al-ʿAyn*, eds. Mahdī al-Makhzūmī, Ibrāhīm al-Sāmirrāʾī, Dār wa-Maktabat al-Hilāl.
- al-Qaysī, Makī ibn Abī Ṭālib Ḥammūsh ibn Muḥammad (d. 437 AH), (1985 CE), *Mushkil Iʿrāb al-Qurʾān*, ed. Ḥātim Ṣāliḥ al-Ḍāmin, 2nd ed., al-Risālah Foundation, Beirut.
- al-Mubarrad, Muḥammad ibn Yazīd ibn ʿAbd al-Akbar (d. 285 AH), (1996 CE), ed. Muḥammad ʿAbd al-Khāliq ʿAẓīmah, ʿĀlam al-Kutub, Beirut.
- Muḥyī al-Dīn, Farhād ʿAzīz, (2012 CE), "Dalālat Ḥadhf al-Mafʿūl bihi fī al-Qurʾān al-Karīm," *Journal of the University of Kirkuk for Humanities*, Vol. 7, No. 1, Year 7.
- al-Maʿmūrī, Waʿbās; Ḥasan ʿUbayd al-Maʿmūrī; and researcher Hind Munāḍil ʿAbbās, (2017 CE), "Mafhūm al-Ḥadhf wa-l-Taqdīr ʿinda al-Bāqūlī (d. 543 AH) fī Kitābihi Kashf al-Mushkilāt wa-Īḍāḥ al-Muʿḍalāt: A Foundational Study," *Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences*, University of Babel.
- al-Naḥḥās, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ismāʿīl ibn Yūnus (d. 338 AH), (2001 CE), *Iʿrāb al-Qurʾān*, annotated by ʿAbd al-Munʿim Khalīl Ibrāhīm, 1st ed., Muḥammad ʿAlī Bayḍūn Publications / Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut.
- al-Wāḥidī, ʿAlī ibn Aḥmad ibn Muḥammad ibn ʿAlī (d. 468 AH), (2009 CE), *al-Tafsīr al-Basīṭ*, originally edited in 15 PhD dissertations at Imam Muḥammad ibn Saʿūd University, then compiled and arranged by an academic committee, 1st ed., Deanship of Scientific Research, Imam Muḥammad ibn Saʿūd Islamic University.